ولي العهد رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى يتحدث عن فائض الميزانية

الأمير عبدالله: تخصيص ٤١ مليار ريال لمشروعات خدمية وتنموية في مختلف المناطق

بمناسبة ما تناقلته وسائل الإعلام الداخلية والخارجية عن فائض متوقع في ميزانية هذا العام توجهت وكالة الأنباء السعودية إلى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني ورئيس المجلس الاقتصادي الأعلى بالأسئلة التي تشغل بال المواطنين عن هذا الموضوع وتفضل حفظه الله بالإجابة على الأسئلة:

فائض الميزانية

* سؤال: صاحب السمو الملكي، كثر الحديث مؤخراً عن فائض الميزانية فهل لسموكم الكريم أن يحدثنا عنه؟

• عشرة مليارات ريال لصندوق التنمية العقاري وثلاثة مليارات ريال لبنك التسليف.

- جواب: في البداية نحمد الله سبحانه وتعالى على نعمه التي لا نحصيها على هذه البلاد وأهلها وهذا الفائض الذي جاء نتيجة ارتفاع غير متوقع في أسعار البترول منة من منن المولى عز وجل وسوف ينفق الفائض كله فيما يحقق رفاهية المواطنين الكرام مع التركيز على المشاريع ذات الأثر المباشر والكبير للمواطنين، مع الحرص على أن تكون شاملة لكافة مناطق المملكة وبالذات المناطق الأكثر احتياجا الى المرافق والخدمات العامة وقد وجهنا وزير المالية بتخصيص مبلغ واحد

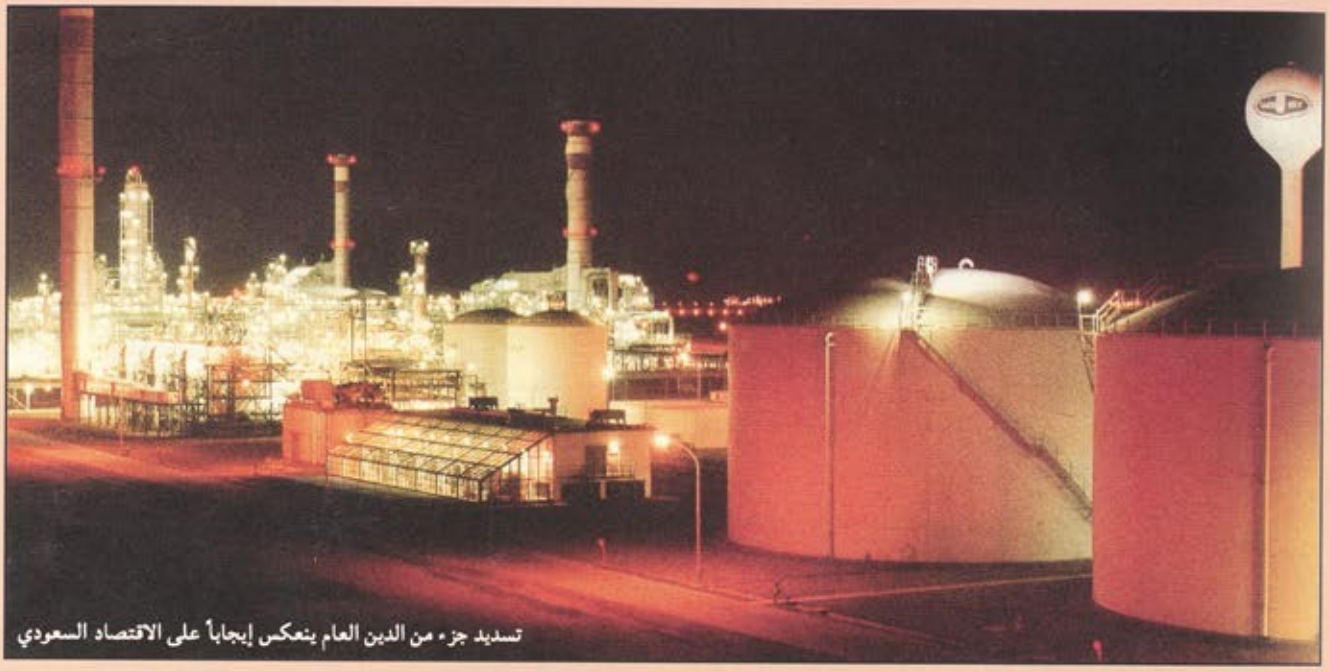

تسديد جزء من الدين العام ينعكس إيجاباً على الاقتصاد السعودي

وأربعين ألف مليون ريال من الفائض لهذا الغرض.

سداد الدين العام

*** ولكن ياصاحب السمو نقلت بعض وسائل الإعلام أن الأولوية سوف تكون لسداد جزء من الدين العام فما صحة ذلك؟**

- جواب: الدين العام كأي دين هو حق يجب سداده والدين العام بالذات يؤثر على نحو مباشر على سمعة الاقتصاد ومتانته كما أنه يثقل الأجيال القادمة بأعبائه، ولهذا جاء قرارنا بأن يوجه الجزء الأكبر من الفائض لسداد جزء من هذا الدين الأمر الذي سوف ينعكس -بإذن الله- إيجاباً على الاقتصاد السعودي كما أنه سيمنحنا المزيد من المرونة في الميزانيات القادمة تمكننا من تحويل جزء من المبالغ المخصصه لخدمة الدين إلى الإنفاق التنموي بما في ذلك بناء التجهيزات الأساسية وصيانتها وتجديدها.

اعتمادات إضافية

*** سؤال: صاحب السمو الملكي، لا شك أن سداد جزء من الدين العام ضرورة اقتصادية ملحة ولكن المواطن العادي قد لا يحس بأثر هذا السداد فهل هناك من كلمة للمواطنين في هذا الصدد؟**

- جواب: أود أن أذكر إخواني وأبنائي المواطنين أن حكومة خادم الحرمين الشريفين أخي الملك فهد بن عبدالعزيز حفظه الله وهي تضع نصب عينيها مصلحة الأجيال القادمة لا تغفل رخاء هذا الجيل وراحته ومن هذا المنطلق تقرر أن يخصص من الفائض مبلغ ثلاثين ألف مليون ريال تنفق على مدى خمس سنوات على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ذات المساس المباشر بحياة المواطن اليومية في مختلف مناطق المملكة وهذه اعتمادات إضافية غير ما يخصص سنوياً لهذه المشاريع والبرامج في الميزانيات السنوية للدولة.

• تسديد جزء من الدين العام مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد السعودي.

٣٠ ألف مليون ريال للمياه والطرق وتصريف السيول

*** سؤال: هل لسموكم الكريم أن يتفضل بإعطائنا المزيد من التفاصيل عن القطاعات التي ستخصص لها هذه الاعتمادات الكبيرة؟**

- جواب: عندما اخترنا هذه القطاعات أخذنا بعين الاعتبار ما لمسناه ورأيناه وسمعناه بأنفسنا من احتياجات المواطنين الأعزاء في شتى مناطق المملكة كما أننا استرشدنا بآراء الخبراء من مواطنينا وعلى هذا الأساس تقرر أن توزع الاعتمادات الجديدة وقدرها ثلاثون ألف مليون ريال إضافة إلى ما يعتمد سنوياً لتلك المشاريع والبرامج في الميزانية وتخصص للبرامج التالية:

أولاً: برنامج مشاريع شبكات المياه والصرف الصحي وتصريف السيول. إن الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض سوف تسهم بإذن الله في إيصال المياه إلى عدد من المدن والقرى وإلى حل مشكلة الصرف التي تعاني منها بعض المناطق بالإضافة إلى

الأمير عبدالله: تخصيص ٤١ مليار ريال لمشروعات خدمية وتنموية في مختلف المناطق

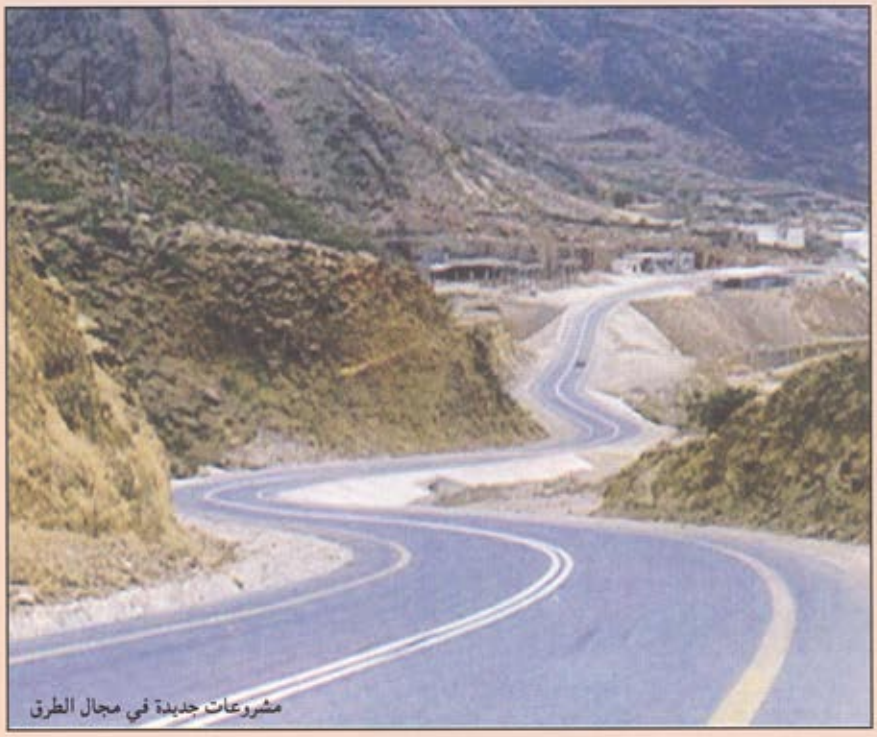

مشروعات جديدة في مجال الطرق

تجنيب أنفس المواطنين وأموالهم الآثار السلبية للسيول.

ثانياً: برنامج عاجل لإقامة طرق سريعة وفتح طرق مزدوجة ومفردة جديدة داخل المدن والقرى وخارجها.

إن الاهتمام بوسائل المواصلات أولوية أساسية من أولويات الدولة منذ أن أقام كيانها جلالة الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود رحمه الله وكما هو معروف فإن المملكة العربية السعودية أشبه ما تكون بالقارة في اتساعها وامتدادها وتفرقها وسوف تساعد الاعتمادات الجديدة بإذن الله على تسهيل الانتقال بين أجزائها بيسر وأمان.

اهتمام بالرعاية الصحية والتعليم

ثالثاً: برنامج لتطوير الرعاية الصحية الأولية بكافة المناطق. إن اهتمامنا بهذا القطاع راجع إلى اقتناعنا الراسخ بأن الوقاية خير من العلاج وانتشار مراكز للرعاية الصحية الأولية سوف يؤمن الأسرة ويحل مشاكلهم الصحية أولاً بأول ويجنبهم بعون الله مغبة الأمراض التي يؤدي إهمالها إلى استفحالها في المستقبل وصعوبة علاجها.

رابعاً: برنامج سريع لاستكمال بناء المدارس.. إننا نؤمن أن أبناءنا وبناتنا هم عدة الغد وذخيرة المستقبل، وكل استثمار في تعليمهم هو ضمانة لرفاه الأجيال القادمة. ونحن نعلم ما يعانيه أبناؤنا وبناتنا في المساكن المستأجرة التي يدرسون فيها حالياً وسوف تتيح الاعتمادات الجديدة بعونه تعالى بناء المزيد من المدارس التي تتوافر فيها كافة المستلزمات الصحية والتربوية وتؤمن البيئة المناسبة للدراسة.

• مشروعات جديدة إضافية في مجالات المياه والطرق والتعليم والصحة والتدريب الفني.

التعليم الفني والتقني

خامساً: برنامج لدعم التعليم الفني والتقني وزياده الطاقة الاستيعابية له وتطويره وفقاً لحاجة سوق العمل. وهذه الاعتمادات الجديدة سوف تؤدي بإذن الله إلى تدريب أعداد متزايدة من الشباب السعودي تدريباً متطوراً فعالاً يؤهلهم لأخذ مكانهم المشروع في سوق العمل ويتيح لهم الاستفادة الكاملة من فرص العمل الجديدة الأمر الذي سيسهم إسهاماً كبيراً في حل مشكلة البطالة وهي مشكلة لن يطول حلها بإذن الله.

الإسكان

*** سؤال: صاحب السمو الملكي كل هذه مجالات حيوية وضرورية فهل هناك بالإضافة إليها نصيب لقطاع الإسكان؟**

- جواب: لقد قمت قبل حوالي سنتين بزيارة تفقدية لبعض أحياء الرياض القديمة وشاهدت بنفسي الأوضاع السكنية غير اللائقة التي يعيش في ظلها عدد من الموطنين الأعزاء والصور التي رأيتها لم تبرح ذاكرتي وأنا

مزيد من الرعاية الصحية ضمن المشروعات الخدمية والتنموية

أدرك أن ما رأيته خلال تلك الزيارة هو مشهد يتكرر في وطننا الغالي. والنية معقودة بإذن الله على تهيئة أسباب السكن الملائم المريح للمواطنين كافة بشكل تدريجي منتظم ومن هذا المنطلق تقرر تخصيص تسعة آلاف مليون ريال من الفائض لزيادة رأس مال صندوق التنمية العقاري، وذلك لمقابلة الطلب على القروض وتقليص فترة الانتظار وهذه التسهيلات بالإضافة إلى التسهيلات التجارية والمشاريع السكنية التعاونية والخيرية وجزء منها قد بدأ نشاطه بالفعل وظهرت نتائجه، والجزء الآخر سوف تظهر نتائجه قريباً وتمكن عدداً متزايداً من المواطنين من تملك مساكنهم الخاصة. وأدعو الله أن يجيء يوم لا نرى فيه مواطنا سعودياً واحداً بدون سكن لائق.

فرص العمل

*** سؤال: صاحب السمو الملكي، لقد بدأت فرص العمل في الدولة تضيق، وتضخم الجهاز الحكومي على نحو لا يسمح باستيعاب المزيد من طالبي العمل فهل هناك خطة لدى الدولة لفتح آفاق جديدة للعمل أمام راغبيه؟**

- جواب: تحدثت قبل قليل عن زيادة الإنفاق على التدريب المهني والتقني وأود أن أضيف أنه تقرر أن يخصص من الفائض اعتماد لزيادة رأس مال بنك التسليف السعودي من أقل من ألف مليون ريال إلى ثلاثة آلاف مليون ريال، وهذا المبلغ سوف يخصص لإقراض ذوي الدخل المحدود، وبالإضافة إلى ذلك وربما بقدر أكبر من الأهمية سوف يعطي القروض للشباب السعودي الطامح إلى الاشتغال بمهنة ولا ينقصه سوى التمويل لبدء مشروعه المهني وهذه القروض بالإضافة الى التسهيلات التي يوفرها صندوق التنمية سوف تكون -بعد الله -أكبر عون يمكن كل شاب طامح جاد من تحويل آماله وأحلامه إلى مشاريع منتجة تفيد صاحبها وتفيد الاقتصاد الوطني.

• اختيارنا لقطاعات تنموية وخدمية لما لمسناه ورأيناه بأنفسنا من احتياجات المواطنين.

*** سؤال: هل من كلمة أخيرة ياصاحب السمو؟**

- جواب: كلمتي لإخواني وأبنائي المواطنين هي أن يغتنموا الفرص التي تتيحها لهم التنمية والمساهمة الفعالة في بناء الوطن وأن المستقبل طريق محفوف بالعرق والجهد، وأن العمل المهني اليدوي عمل نبيل شريف. وإنني أتوقع أن يقابل المواطنون بادرة الدولة المتمثلة في اعتماد تخصيص مبلغ واحد وأربعين ألف مليون ريال لراحتهم ولرفاهيتهم، أن يقابلوها بالتفاني في العمل والنشاط وهم فاعلون ذلك إن شاء الله.